

رغم أهمية المقتضيات الدستورية التي أقرها دستور ، واحترام مقتضيات الدستور هي مهمة القاضي الدستوري الذي يلعب دورا لا يستهان به في تفسير وتأويل مقتضيات الدستور ، حيث لجأ لهذا المبدأ الدستوري لاستنتاج مخالفة الدستور في العديد من القرارات وهو ما يعكس حرصه على ضمان التوازنات الدستورية والسياسية ، لأن التعددية السياسية ونبذ هيمنة أحزاب قوية على أخرى هو ضمانة لمجتمع ديمقراطي ينصت لجميع التيارات الفكرية ويحرص على فتح قنوات التواصل لنبذ كل تطرف أو إقصاء. ، ويرسم حدود الأدوار لبقية الفاعلين